

Distr.: General
9 May 2008
Arabic
Original: French

الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون

البند ١١٣ (د) من جدول الأعمال

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات أخرى:
انتخاب خمسة عشر عضوا في مجلس حقوق الإنسان

رسالة مؤرخة ١ أيار/مايو ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل
الدائم لبوركينا فاسو لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أبلغكم أن بوركينا فاسو مرشحة لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة
٢٠١١/٢٠٠٨ خلال الانتخابات التي ستجرى في ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٨ في نيويورك.
وقد حظي ترشيح بوركينا فاسو عن غرب أفريقيا بتأييد رسمي من المجموعة
الأفريقية.

وتود بوركينا فاسو المشاركة في دعم عمل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من أجل
تعزيز كافة حقوق الإنسان للجميع وحمايتهم، وهما محوران أساسيان من محاور من سياستها.
ولهذا تلتزم بمواصلة السعي إلى تحقيق هذا الهدف على الصعد الداخلي والإقليمي
والدولي.

وتجدون طيه وثيقة تبين الالتزامات الطوعية لبوركينا فاسو وإنجازاتها في مجال حقوق
الإنسان (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة.

(توقيع) ميشيل كافاندو

السفير

الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ١ أيار/مايو ٢٠٠٨ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لبوركينا فاسو لدى الأمم المتحدة

ترشيح بوركينا فاسو لعضوية مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة

بوركينا فاسو تقدم ترشيحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠٠٨/٢٠١١.

حظي ترشيح بوركينا فاسو عن غرب أفريقيا بتأييد رسمي من المجموعة الأفريقية.

يعد تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها محوران أساسيان من سياسة بوركينا فاسو.

ويبرز هذا الاهتمام إرادة راسخة في تعزيز سيادة القانون والحقوق الأساسية والحريات الفردية، ويجد أول تعبيراته في التكريس الدستوري لحقوق الإنسان، بوصفها قيمة تأسيسية للدولة.

وبالفعل، اعتمد شعب بوركينا فاسو، بدءاً من دياجحة دستوره، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨ والصكوك الدولية الخاصة بالحقوق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، وجدد تأكيد التزامه رسمياً بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب لعام ١٩٨١. ويتناول الباب الأول من الدستور حقوق الإنسان وواجباته الأساسية.

أهمت هذه المبادئ الدستورية صياغة سياسة وطنية وخطة عمل توجيه تحدد أن المبادئ الأساسية الستة التي يستند إليها العمل الحكومي في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ويتعلق الأمر بما يلي: التثقيف في مجال حقوق الإنسان، وتعزيز الإطار القانوني، ومواءمة التشريعات الوطنية مع الصكوك الدولية المصدق عليها، وتعزيز وتثبيت وحماية الحقوق المدنية والسياسية من جهة، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية حقوق فئات معينة من جهة أخرى.

وأوجدت المبادئ الدستورية ومبادئ السياسة الوطنية إطاراً قانونياً يغطي جميع المجالات ذات الصلة بحقوق الإنسان وأتاحت على وجه الخصوص ظهور مجتمع مدني نشط.

ولكفالة مزيد من الحماية لحقوق الإنسان والحقوق الفردية والجماعية، ولضمان تنفيذ سياستها وعملها المؤيد لحقوق الإنسان ومتابعتها وتعزيزهما، أنشأت الدولة وزارة كلفت بتعزيز حقوق الإنسان.

والوزارة مكلفة أيضاً باتخاذ تدابير محددة ترمي إلى تعزيز حقوق فئات معينة وتثبيتها وحمايتها، أي حقوق المرأة والطفل والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم.

وقد أبرمت بوركينيا فاسو العديد من الاتفاقات الثنائية في مجالات متنوعة منها الاتجار بالأطفال وعملهم والاتجار بالأشخاص وما إلى ذلك.

وعلى الصعيد الإقليمي، تشارك بوركينيا فاسو بشكل نشط في الجهود الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وبعد انضمام بوركينيا فاسو إلى الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب وكذا إلى مختلف الصكوك الإقليمية، شاركت بانتظام في عمل اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب وترأسها في الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٧.

وفي إطار الأمم المتحدة، تصرفت بوركينيا فاسو دوما كدولة مسؤولة تحترم التزاماتها وواجباتها ومستعدة للاضطلاع بدور استباقي وبناء. وهكذا شاركت في العديد من بعثات تقصي الحقائق والتوعية للجنة إنهاء الاستعمار التي تعد عضوا نشطا فيها.

وبوركينيا فاسو طرف في الاتفاقيات الرئيسية المعتمدة برعاية الأمم المتحدة في مجال حماية حقوق الإنسان. وقد وقعت على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وكذا على بروتوكولها الاختياري، إضافة إلى الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، بعدما شاركت بشكل كامل في المفاوضات التي جرت بشأنها.

وساهمت بوركينيا فاسو التي كانت عضوا في لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لفترتين بشكل نشط في أعمال ومداومات هذه الهيئة الدولية المكلفة برصد أعمال حقوق الإنسان في العالم.

ودعمت بوركينيا فاسو بحزم إنشاء مجلس لحقوق الإنسان وتشارك في دوراته بصفة مراقب.

وبالنظر إلى الدور الرئيسي الذي يقوم به مجلس حقوق الإنسان في تعزيز الاحترام العالمي لجميع حقوق الإنسان ولجميع الحريات الفردية والدفاع عنها، لا شك أن قبول بوركينيا فاسو في هذا المجلس سيثيره بالتجارب المشار إليها أعلاه.

إن التزام بوركينيا فاسو الراسخ بسيادة القانون يجعل منها بلدا شديدا الاحترام للديمقراطية والعدالة الاجتماعية والدفاع عن حقوق الإنسان. وتعتزم، إن أصبحت عضوا في مجلس حقوق الإنسان، المساهمة في عمل المجلس بطريقة شفافة وفعالة.

وبهذه الصفة، تلتزم بوركينيا فاسو بمواصلة وبتكثيف جهودها وسياساتها وعملها من أجل حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي أو الدولي، وذلك من خلال القيام بما يلي:

- دعم عمل مفوضية حقوق الإنسان
 - التصديق على اتفاقية حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وكذلك على بروتوكولها الاختياري المعتمدين في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦
 - التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري التي اعتمدت في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦
 - مواصلة عملها لمكافحة الاتجار بالأطفال وعملهم
 - مواصلة التزامها بمكافحة إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة
 - تكثيف جهودها الوطنية لمكافحة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث
 - تعزيز سياستها في مجال حماية حقوق فئات معينة
 - مواصلة نشر ثقافة حقوق الإنسان والحريات الأساسية على نطاق واسع
 - تعزيز مكافحة إفلات مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان من العقاب
- ولتحقيق هذه الأهداف والنجاح في هذا المسعى المشترك، تعول بوركينا فاسو على مساندتكم القوية.